



CENTRAL BANK OF YEMEN البنك المركزي اليمني

Head Office - Aden

المركز الرئيسي - عدن

# خطوات البنك المركزي

الأسباب

الأهداف

# لتنظيم وتحسين قطاع البنوك في اليمن، تم اتخاذ عدة خطوات من قبل البنك المركزي اليمني والجهات ذات الصلة. تتضمن بعض هذه الخطوات:

3

تعزيز الرقابة والمراقبة: تم تعزيز دور البنك المركزي اليمني في مراقبة ورقابة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. تم تطبيق إجراءات رقابية أكثر صرامة لضمان التزام البنوك بقوانين ولوائح القطاع المصرفي.

2

سحب تراخيص البنوك: تم سحب تراخيص بعض البنوك التي لم تلتزم بالمعايير المصرفية والضوابط العالية المطلوبة. تم اتخاذ هذه الخطوة لضمان أن يعمل البنوك المتبقية وفقاً للمعايير المهنية والمالية المطلوبة.

1

إيقاف بعض البنوك: تم اتخاذ قرار بإيقاف عدد من البنوك في اليمن، وذلك لتحسين هيكل القطاع المصرفي والتخلص من البنوك غير الملتزمة بالقوانين واللوائح المصرفية.

5

تحسين التكنولوجيا المصرفية: تم التركيز على تحسين التكنولوجيا المصرفية وتطوير خدمات البنوك الرقمية، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية ويعزز كفاءة العمليات المصرفية.

4

تعزيز الشفافية والحوكمة: تم تعزيز مستوى الشفافية والحوكمة في قطاع البنوك من خلال تعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية وتعزيز إفصاح المعلومات المالية والمصرفية.



# الامتثال للتشريعات المصرفية المحلية والدولية له أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك. هنا بعض أهميتها:

3

الحد من المخاطر المالية: تساعد التشريعات المصرفية على تحديد وتقييم المخاطر المالية المحتملة وتوفير إطار لإدارتها. من خلال فرض متطلبات محددة للرأس المال والسيولة وإدارة المخاطر، يمكن للتشريعات المساعدة في الحد من المخاطر المالية وتفاذي الأزمات المصرفية.

الامتثال للتشريعات المصرفية المحلية والدولية يساهم في ضمان استقرار النظام المصرفي وحماية حقوق المودعين والعملاء، وتحقيق الثقة والشفافية في العمليات المصرفية.

2

حماية المودعين والعملاء: تهدف التشريعات المصرفية إلى حماية حقوق المودعين والعملاء. عن طريق فرض متطلبات السيولة والرأس المال وإجراءات إدارة المخاطر، يتم توفير بيئة آمنة ومستقرة للأموال والمعاملات المصرفية.

5

الامتثال للمعايير الدولية: يساعد الامتثال للتشريعات المصرفية المحلية والدولية في تعزيز سمعة البنوك وثقة الأطراف المعنية. من خلال الالتزام بالمعايير الدولية، يمكن للبنوك تعزيز الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق المعايير المهنية والأخلاقية.

1

ضمان النزاهة والشفافية: تساعد التشريعات المصرفية على ضمان أن تتم عمليات البنوك بنزاهة وشفافية. تحدد هذه التشريعات المعايير والمبادئ التي يجب على البنوك اتباعها في أنشطتها المالية والتجارية.

4

الحفاظ على سلامة النظام المصرفي: تعمل التشريعات المصرفية على الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المصرفي بشكل عام. من خلال وضع متطلبات وضوابط محددة للبنوك، يتم تقليل المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على النظام المصرفي بأكمله.





# الرقابة والمراقبة تلعب دورًا حيويًا في تشريعات المصارف وذلك لعدة أسباب:

3

الثقة في النظام المصرفي: تسهم الرقابة والمراقبة في بناء الثقة في النظام المصرفي. فهي توفر مستويات عالية من الشفافية والمساءلة في أعمال البنوك، وتحافظ على سلامة الأموال والمعاملات المالية للعملاء. بذلك، يشعر الجمهور بالثقة في البنوك ويكون لديهم الثقة في قدرتها على حماية أموالهم وتميبتها بشكل آمن.

2

الاستقرار المالي: تعزز الرقابة والمراقبة الاستقرار المالي في النظام المصرفي. فهي توفر إطارًا قانونيًا وتنظيميًا لضمان أن البنوك تدير أعمالها بطرق آمنة وفعالة، وتلتزم بمعايير إدارة المخاطر والرأسمال والسيولة. بذلك، يتم تقليل احتمالية حدوث الأزمات المصرفية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد.

بشكل عام، الرقابة والمراقبة في تشريعات المصارف تضمن أن البنوك تعمل بطرق قانونية وأخلاقية، وتحمي حقوق المستهلكين، وتعزز الاستقرار المالي والثقة في النظام المصرفي، وتمنع الممارسات غير القانونية.

1

حماية المستهلكين: تساعد الرقابة والمراقبة على حماية حقوق ومصالح المستهلكين في النظام المصرفي. فهي تضمن أن البنوك تلتزم بالمعايير القانونية والأخلاقية في تعاملاتها مع العملاء، وتحميهم من الممارسات غير القانونية مثل الغش والاحتيال.

4

منع الاحتكار والتلاعب: تحظر الرقابة والمراقبة الممارسات غير القانونية مثل الاحتكار والتلاعب في النظام المصرفي. فهي تتبع وتحقق من أن البنوك لا تسيطر على سوق المصرفية بشكل غير عادل، وتتلاعب في الأسعار والمعاملات لصالحها الخاص. بذلك، يتم الحفاظ على المنافسة الصحية والعدالة وتعزيز الكفاءة والشفافية في النظام المصرفي.

